



MENA OBSERVATORY
ON RESPONSIBLE AI
مركز الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للذكاء الاصطناعي المسؤول

البيانات والإدماج في الاقتصاد الرقمي:
منظور منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

The American
University in Cairo
Onsi Sawiris
School of Business
Access to Knowledge
for Development Center

Ford Foundation

المعاد
الجديد
العمل
والفرص في الشرق الأوسط
ومشروع التنمية

حماية اجتماعية وتمثيل لعمال التوصيل في مصر موجز سياسات



حماية اجتماعية وتمثيل لعمال التوصيل في مصر

موجز سياسات

تم إعداد هذا التقرير بدعم من مركز إتاحة المعرفة من أجل التنمية (A2K4D) في كلية أنسي ساويرس لإدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة كجزء من مشروع بعنوان: "العمل الجديد والبيانات والإدماج في الاقتصاد الرقمي: منظور الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، بمنحة من مؤسسة فورد. الآراء الواردة هنا لا تمثل بالضرورة آراء المركز ومؤسسة فورد.

مقدمة

الانظامية في مصر

تواجه مصر حاليًا نقصًا حادًا في العملات الأجنبية وديونًا هائلة ومعدلات تضخم غير مسبقة.⁵ تدفع الظروف الاقتصادية سريعة التدهور إلى زيادة حالات الفقر والاعتماد على الدعم الحكومي لضمان الوصول إلى السلع الأساسية التي أصبحت تكاد تكون غير متاحة. تكشف هذه الظروف المتفاقمة عن الهشاشة الهيكلية في مصر، بما في ذلك إقصاء العديد من أفقر سكان البلاد من تدابير الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة، خاصة أولئك الذين يعملون في قطاع العمل غير النظامي، والذين يشكلون 62.5% من القوى العاملة في البلاد.⁶

اتخذت الحكومة إجراءات لتنظيم قطاع العمل غير النظامي. وفي سبتمبر 2023، تم إطلاق قاعدة بيانات على الإنترنت لحصر القوى العاملة غير النظامية في مصر.⁷

على الرغم من أن هذه الخطوة واحدة لتضمين العمالة غير النظامية في السياسات المستقبلية المدعومة بالبيانات، إلا أن الواقع الراهن لهشاشة وضع العمال غير النظاميين لا يزال قائمًا، حيث يفتقرون إلى النفاذ إلى التأمين الاجتماعي ويظلون خارج إحصاءات القوى العاملة في مصر، ما يقصدهم من إطار صنع السياسات الأوسع.

نظرًا لطبيعة العمل غير المهارة، يعلّق العمال غير النظاميين في حلقة لا يمكن كسرها بسبب نقص التطوير المهاري.⁸ فهم غير قادرين على اكتساب المهارات والخبرة والدخل الضروريين لتأمين وظيفة كريمة توفر ظروف عمل أفضل ونفاذ إلى الحماية الاجتماعية.

العمل الميداني عبر المنصات الرقمية في مصر: نبذة قانونية وسياسية

في العموم، يقع عمال المنصات خارج نطاق المشهد القانوني والسياسي في مصر، باستثناء قطاع تشارك وسيلة النقل،

تسبب التطور التكنولوجي الهائل خلال العقود الأخيرة في ظهور أشكال جديدة من العمل والتوظيف. من الرحالة الرقميين (digital nomads) إلى المستهلكين الذين يساهمون في تطوير المنتجات التي يشترونها (prosumers)، وصولًا إلى توظيف مجموعة ممتدة من الأفراد في منصة رقمية خدمية (work-crowd)، اتسع الاقتصاد الرقمي ليشمل ترتيبات عمل جديدة، أبرزها العمل الميداني عبر المنصات الرقمية (mediated groundwork-platform). ينطوي هذا النوع من العمل، كما يعرفه إريك تاكر، على "توفير خدمات محلية مثل النقل وتوصيل الطعام إلى المستهلكين".¹

تعتبر مصر واحدة من العديد من الدول التي شهدت انتشارًا للمنصات الوسيطة في السنوات الأخيرة، وخاصة في قطاع عمل التوصيل.² سارعت جائحة كوفيد-19 من وتيرة التحول الرقمي في مصر، ما ساهم في تعزيز الأعمال التي تستند إلى المنصات الرقمية في ظل تكيف أنماط الاستهلاك مع إجراءات الإغلاق وحظر التجول.³ استوعبت منصات العمل الرقمية نسبة كبيرة من الباحثين عن فرص العمل في مصر لدر الدخل خلال الفترات الاقتصادية الصعبة.

ومع ذلك، أظهرت الأدلة من الأبحاث السابقة⁴ أن عمال المنصات في مصر يواجهون ظروف عمل سيئة، حيث يتقاضون أجرًا زهيدًا ويتم إقصائهم من التدابير الخاصة بالحماية الاجتماعية. كعمال غير نظاميين، يتم إقصاء عمال المنصات في مصر من سجلات التوظيف الحكومية، وبالتالي يفقدون الحقوق التي يوفرها القطاع الرسمي للموظفين.

من خلال استعراض اقتصاد العمل عبر المنصات في مصر، وتحديدًا في قطاع التوصيل، يهدف موجز السياسات هذا إلى إعلام أصحاب المصالح المعنيين بالسياسات اللازمة لتحسين ظروف العمل لعمال المنصات. تستند السياسات المقترحة إلى أفضل الممارسات الدولية ومجموعة من النتائج المستخلصة من البيانات المجمعة من خلال أبحاث مكتبية، واستبيانات مع عمال المنصات، ومقابلات مع الخبراء، والمجموعات البؤرية مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح.

5 يبلغ معدل التضخم (ديسمبر 2023) 7.33% وفقًا للبنك المركزي المصري <https://www.cbe.org.eg/en/news-publications/news/2024/01/10/15/25/cpi-press-release-december-2023#:~:text=Monthly%20core%20CPI%20inflation%2C%20computed1.0%20percent%20in%20November%202023>

6 المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأي في خبر (رأي في أزمة) - النسخة السابعة: القطاع غير الرسمي، من <https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2023/05/VOC-En-7-6-4-2020.pdf>

7 آية عباس، وزارة العمل تطلق المنظومة الإلكترونية للعمال غير المنتظمة تجريبياً فبراير 2024 "اليوم السابع"، 15 سبتمبر، 2023 <https://www.youm7.com/story/2023/9/15/الموظفون-يطلقون-نظام-للمعالي-2024/6304107>

8 "وظائف لائقة لشباب مصر: معًا لمواجهة التحدي بمحافظتي القليوبية والمنوفية" منظمة العمل الدولية يناير 2014 - يناير 2017 https://www.ilo.org/africa/technical-cooperation/WCMS_569495/lang-ar/index.htm

1 إريك تاكر. "نحو اقتصاد سياسي لعمال المنصات" دراسات في الاقتصاد السياسي. 101:3 (2020): 185-207. <https://doi.org/10.1080/07078552.2020.1848499>

2 Fairwork (2023). Fairwork مصر لعام 2022/2023: عمال المنصات في ظل أزمة مصر الاقتصادية؛ أكسفورد، المملكة المتحدة.

3 نفس المرجع

4 أجرى مركز إتاحة المعرفة من أجل التنمية، ضمن شبكة Fairwork بالشراكة مع معهد أوكسفورد للإنترنت والدعم المالي من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي بتكليف من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، بحثًا حول اقتصاد المنصات في مصر.

وأفاد جميع من أجروا المقابلة أن عمل منصة التوصيل هو مصدر دخلهم الرئيسي.

لا يكاد أحد ممن شملهم الاستطلاع يملك تأمينًا صحيًا أو اجتماعيًا، ومعظمهم لا يتلقون دعمًا اجتماعيًا من الحكومة. أشار العديد إلى أنهم توقفوا عن السعي للحصول على الدعم الحكومي لأنه أبعد ما يكون عن تغطية النفقات، على الرغم من تأكيد الغالبية العظمى على احتياجهم لتدابير الحماية الاجتماعية والقلق بشأن استدامة عمل منصة التوصيل.

تقنين/تنظيم عمل المنصات

من الضروري تحديث قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية وتعديلها لتناسب طبيعة عمل المنصات في تعريفاتها للعمل، مما يتطلب مشاركة ودعم أعضاء البرلمان. تلعب منظمات المجتمع المدني أيضًا دورًا محوريًا، وخصوصًا جمعيات حقوق العمال والنقابات.

يجب معالجة التحديات الخاصة التي تواجه العمال في اقتصاد المنصات الرقمية وخصوصيات كل قطاع لضمان وحماية حقوق العمل في سياقات متنوعة. يجب أن تسعى السياسات لتحقيق التوازن بين الحفاظ على الأوجه المواتية لعمل المنصات -مثل مرونة العمل- وضمان إتاحة الحماية الاجتماعية. يمكن أيضًا النظر في تشريعات مخصصة لكل قطاع، مثل قانون تنظيم خدمات النقل البري للركاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات، لتبسيط عملية التنظيم.

مثال من أفضل الممارسات الدولية:

■ **إسبانيا والاتحاد الأوروبي:** في عام 2021، اعتمدت إسبانيا قانونًا للسائقين، والذي يمنح مرتبة الموظف لجميع عمال توصيل الطعام. جاء ذلك استجابة لقرار من المحكمة العليا صدر لصالح عمال Glovo للاعتراف بهم كموظفين. وبفضل هذا القرار، حصل عمال التوصيل في إسبانيا على نفس المزايا والحمايات التي يتمتع بها نظرائهم في القطاع الرسمي. وسيؤدي ذلك إلى تحسين أوضاعهم في البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في خضم تمرير قرار يهدف إلى تنظيم العمل عبر المنصات الرقمية. سيتم منح القرار حقوق العمل لجميع عمال المنصات الرقمية في حال استوفوا ثلاثة من سبع معايير¹³.

تسهيل تمثيل العمال وأصحاب العمل

من الضروري، للمضي قدمًا، إنشاء كيان يمثل حقوق ومطالب العمال في القطاع. يجب أن يتوفر لعمال منصات التوصيل الوسائل للتنظيم والضغط وتمثيل احتياجاتهم ومخاوفهم للهيئات الحكومية. ويتبقى مسألة الصورة المناسبة للتمثيل

الذي يُعترف به من خلال القانون 87 لسنة 2019⁹ فيما يخص النقل البري للركاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

غالبًا ما يُعتبر عمال المنصات من أصحاب المهن الحرة أو متعاقدين مستقلين، ما يجعلهم غير مؤهلين للحصول على معظم المزايا الحكومية. لم يتم تكييف قانون العمل الحالي رقم 12 لسنة 2003 لمواكبة التطورات الناجمة عن رقمنة العلاقات العمالية، حيث يفتقر إلى تعريف واضح لظروف العمل الآمنة ولا يلزم بدفع الحد الأدنى من الأجور.

غياب الاعتراف القانوني يعني كذلك غياب الضمان الاجتماعي. يقر قانون التأمينات الاجتماعية في مصر لسنة 2019 أربع فئات¹⁰ فقط من العمال، لا تشمل أيًا منها عمال المنصات. حاولت المبادرات الحكومية مثل "طريقك أمان"¹¹، التي أطلقتها وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع منصات التوصيل مثل "Mrsool" و "Talabat" و "inDrive"، إدماج عمال منصات التوصيل تحت مظلة الحماية الاجتماعية للدولة، ولكن لم تتحقق هذه الجهود أي مكاسب حتى الآن.

إقصاء عمال المنصات من المشهد القانوني والسياسي هو نتيجة لغيابهم من قواعد البيانات القومية. يتم تحديث الاستطلاعات القومية للقوى العاملة مثل المسح التتبعي لسوق العمل المصري الذي يقوم عليه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لتضمين أسئلة حول العمل الميداني الرقمي، ولكن لم تطبق أي من تلك التحديثات على أرض الواقع حتى الآن.

العمل الميداني عبر المنصات الرقمية في مصر: نتائج البحث

تشير نتائجنا في "عمل المنصات، الحماية الاجتماعية والتمثيل: عمال التوصيل في مصر" إلى أن القوى العاملة في منصات التوصيل غالبًا ما تكون عمالًا شبابًا ومتعلمين، والغالبية منهم من الذكور. من بين عينة تتألف من 40 شخصًا ممن أجروا المقابلة، كان نصفهم متزوجين. وكانوا جميعًا العائل الوحيد لأسرهم. على الرغم من أن دخل كل عامل في منصة توصيل يتجاوز الحد الأدنى القومي للأجور¹² -بمتوسط 3904 جنيهًا مصريًا شهريًا بعد خصم نفقات العمل- إلا أنهم يعملون بمتوسط 15 ساعة أكثر من أسبوع العمل المحدد قانونيًا (48 ساعة).

9 يتضمن القانون 19 بندًا ينظم الخدمات التي تقدمها شركات النقل البري، بما في ذلك خدمات تشارك وسائل النقل، ويلزم جميع شركات تشارك الركوب بدفع الضرائب وتسجيل عمالها رسميًا لدى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، ودفع مساهمات التأمينات الاجتماعية وفقًا لقانون التأمينات.

10 الفئات هي العاملين لدى الغير وأصحاب الأعمال والعاملين المصريين في الخارج والعمالة غير المنتظمة

11 ستشمل المبادرة عمال توصيل الطرود ضمن إطار الحماية الاجتماعية عن طريق توفير تأمين يغطي التقاعد والإصابات والوفاء، كما تتضمن المبادرة توفير خوذات للعمال وتقديم جلسات تدريب وتوعية وإنشاء هيئة تمثلهم.

12 3000 جنيهًا مصريًا في وقت العمل الميداني (مايو-سبتمبر 2023)

13 الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي. "عمال المنصات والضمان الاجتماعي: التطورات الأخيرة في أوروبا" 2023. <https://www.issa.int/analysis/platform-workers-and-social-security-recent-developments-europe>

تسجيل ومدفوعات المساهمة التكافلية للعمال. وتغطي المدفوعات إصابات العمل والفوائد في حالة الوفاة.¹⁶

تحسين جمع البيانات

البيانات هي العنصر الأساسي لاتخاذ قرارات السياسات. غياب عمال منصات التوصيل من البيانات الرسمية يعني غيابهم في القوانين والسياسات المعنية. ويستحيل على صانعي السياسات الدفاع عن حقوق عمال المنصات بدون بيانات تدعم مطالبهم.

من أجل تحديث استطلاعات مثل المسح التتبعي لسوق العمل المصري الخاص بالجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لتشمل بيانات حول صور العمل غير التقليدية مثل العمل عبر المنصات الرقمية، ينبغي التقدم بمبادرات لوضع أساليب جديدة لجمع البيانات بشكل مبتكر. ويمكن أن تساهم في ذلك كيانات مثل الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات أو إدارات منصات العمل الرقمية، والتي لديها بالفعل نفاذ إلى كميات هائلة من البيانات. لتحقيق التعاون مع الأولى، فإن ذلك يتضمن النفاذ إلى البيانات تقدمها شركات الاتصالات عن أسماء المستخدمين لتطبيقات منصات التوصيل المختلفة. وعلى التعاون أن يضمن مجهولية البيانات وأن تتم أي مشاركة للبيانات وفقاً لقوانين حماية البيانات المصري.

ومن جهة أخرى، يمكن طلب ملخص من الشركات المعنية بمعلومات عن عدد العمال المسجلين والنشطين على تطبيقاتها. ولكن قد يواجه هذا الحل البديل عدم اهتمام بعض المنصات الرقمية بالتعاون، وفي هذه الحالة، قد

لهذا الغرض -نقابة أم اتحاد؟- والوسائل والجدول الزمني الضروري لإنشائه.

تتطلب النقابة أو اتحاد العمال من العمال تقديم مؤهل أكاديمي يتعلق بصورة معينة من العمل وممارسة مهنة محددة فقط. ولكن تظهر الأبحاث أن الغالبية من عمال المنصات يلجؤون إلى القطاع غير النظامي بسبب تدهور الظروف الاقتصادية، والتي من دونها كانوا سيسعون على الأرجح لمهن أخرى ضمن تخصصاتهم أو اهتماماتهم. وبناءً على ذلك، فإن عملهم على المنصات لا يعكس خلفيتهم التعليمية، وبالتالي لا يترجم على بطاقات الهوية القومية.

من ناحية أخرى، لا تتطلب النقابة إلا أن يكون العامل موظفًا في مهنة تمثلها النقابة. على الرغم من أن النقابة تبدو الخيار الأكثر ملاءمة وقابلية للتنفيذ، إلا أن الإجراءات والوقت اللازمين لتشكيلها مطولين. بالتوازي مع السعي للحل طويل الأمد الممثل في نقابة العمال، يمكن أن يكون الحل قصير المدى للفترة الانتقالية هو تشكيل منظمة مجتمعية لتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية، والدعم المالي ومعدات السلامة لعمال منصات التوصيل.

كما أنه من الضروري أن تقوم منصات التوصيل الرقمية بإنشاء كيان يمثلها. حالًا، لا تعتبر المنصات الرقمية قطاعًا موحدًا تحت اتحاد الصناعات المصرية أو غرفة التجارة، ما يجعل من الصعب على العمال التفاوض مع هذه الكيانات. وسيضمن الكيان الممثل كذلك حقوق العاملين على عدة منصات في نفس الوقت.

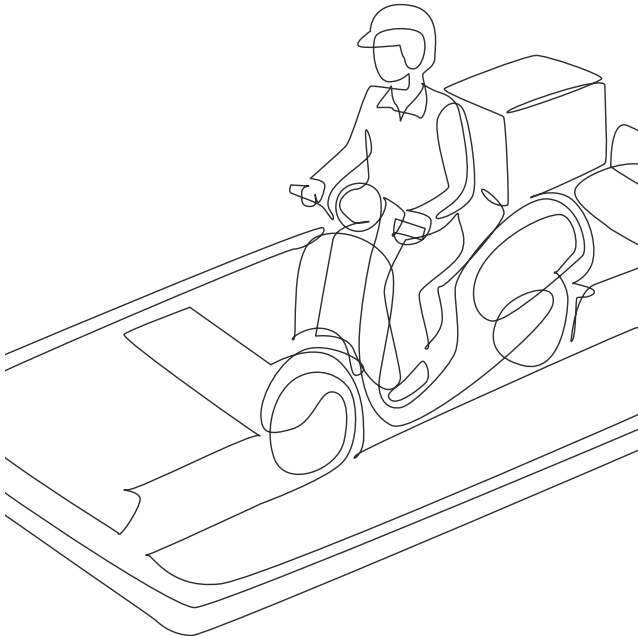
مثال من أفضل الممارسات الدولية:

■ **جورجيا:** بعد الجهود المبذولة للتنظيم الذاتي، والتظاهر والاحتجاج على ظروف عملهم، أسس عمال تطبيقات توصيل الطعام في Glovo وWolt وElvis Food Bolt نقابة عمال. كان الهدف هو تأمين عقود عمل بصفتهم سعاة تتضمن تأمينًا صحيًا وتعويضًا عن العمل الإضافي وإجازات مدفوعة الأجر.¹⁴

■ **أستراليا:** أنشأت شبكة سائقي تطبيقات تشارك وسائل النقل، والتي بدأت كمجموعة مغلقة على فيسبوك، بديلًا مبتكرًا لتمثيل العمال، حيث شكلت منظمة غير ربحية للعمل من أجل ظروف عادلة للسائقين في هذا القطاع.¹⁵

■ **إندونيسيا:** تتعاون الهيئة الحكومية المسؤولة عن الضمان الاجتماعي مع منصات التوصيل لتسهيل

16 منظمة العمل الدولية، الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2023. مستخرجة من https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-ddgreports/-ddg_p/documents/publication/wcms_867535.pdf



14 فيليكس هادويجر "تحقيق فرص الاقتصاد الرقمي من خلال حرية التنظيم والتفاوض الجماعي" منظمة العمل الدولية، 14 يناير، 2024 مستخرجة من <https://www.ilo.org/static/english/intserv/working-papers/wp080/index.html#ID0E63BI>

15 نفس المرجع

تعكس البيانات المقدمة فقط بضع شركات المنصات، بدلاً من نظام منصات التوصيل بأكمله.

مثال من أفضل الممارسات الدولية:

■ **فرنسا:** يتم مشاركة معلومات مفصلة حول دخل العمال من قبل المنصات مع هيئات الضمان الاجتماعي في فرنسا. يمكن للعمال أيضًا أن يأذنوا للمنصات بتحويل المساهمات التكافلية نيابة عنهم إلى وكالة جمع المساهمات ACOSS. تخدم هذه البيانات غرضين: تسهيل جمع المعلومات وتقدير اقتصاد المنصات، وتقديم نهج مبتكر وفعال لإدماج العمال في نظام الضمان الاجتماعي.

حوار مجتمعي:

مع إنشاء كيان يمثل عمال المنصات، وآخر يمثل أصحاب العمل، يصبح الحوار المجتمعي ممكنًا. تخلق إتاحة الفرصة للممثلين للتفاعل مع صانعي السياسات من الحكومة المزيد من الفرص لجميع الأطراف للتوصل إلى توافق حول السياسات والتشريعات التي تعزز العمل الكريم وتضمن العدالة الاجتماعية.

نماذج العمل الجديد

والإدماج في الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا



مركز إتاحة المعرفة من أجل التنمية
كلية أنسي ساويرس لإدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

مارس 2025